الذكاء الاصطناعي في حقوق الإنسان

الدكتور السيد دريد موسوي مجاب١
رسل احسان عبدالجليل

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى اقتراح نهج قانوني لحوكمة الذكاء الاصطناعي وتنظيم تطويره، وفقاً لقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان، وذلك بدراسة علاقة الذكاء الاصطناعي بحقوق الإنسان، عن طريق بيان ماهية الذكاء الاصطناعي، ومن ثم الوقوف على مجموعة من الفرص والتحديات التي تخلقها تطبيقات الذكاء الاصطناعي على حقوق الإنسان. وتهدف الدراسة كذلك الى الاطلاع على أهم مواثيق القانون الدولي لحقوق الإنسان والممارسات والتوجهات الدولية والإقليمية المعنية بتنظيم عمل هذه التقنيات، وذلك بهدف التوصل الى حوكمة الذكاء الاصطناعي وتنظيم عمله وتطويره بما يتلاءم مع أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان. يعد الذكاء الاصطناعي شكلاً من أشكال التكنولوجيا التي سعت البشرية منذ القدم للوصول إليها. فتخيلات البشر بتطوير آليات لها قدرة على التحليل، واتخاذ التصرفات الذاتية يعود إلى مئات السنين، وخلال القرن الواحد والعشرين انتقلنا من الخيال إلى الواقع، وذلك بتطوير تقنيات قادرة على أداء أعمال بشكل ذاتي إلا أنها لا تزال في مراحلها الأولى. وكأي تطور في المجتمع الإنساني، فان هذه التقنيات التي تعمل بشكل مباشر وغير مباشر مع الأفراد لها إيجابياتها وسلبياتها، أي أنها توفر للبشر فرص جديده لتحسين حياتهم، وتمكينهم من الحصول على حياة كريمة بالحفاظ على حقوقهم الأساسية، وبالمقابل فإنها بحداثتها قد تشكل تحديات ومخاطر على حقوق الأفراد، وحرياتهم العامة أيضا.وعلى الرغم من أهمية الذكاء الاصطناعي في عالم التكنولوجيا إلا أنه لا يوجد تعريف جامع مانع متفق عليه للذكاء الاصطناعي، إذ يعد الذكاء الاصطناعي مجالًا أكثر من كونه مفهوما يمكن تعريفه بسهولة . فقد تعددت التعريفات المعتمدة للذكاء الاصطناعي تبعا للتخصص الذي تطورت فيه، فالذكاء الاصطناعي مستمد من مجالات أخرى غير علوم الكمبيوتر؛ كعلم النفس، وعلم الأعصاب، والعلوم المعرفية، والفلسفة، واللغويات، والاحتمالية، والمنطق، وعليه يمكن تقسيم الذكاء الاصطناعي كمجال معرفي إلى العديد من الحقول الفرعية المتقاطعة بشكل كبير، مثل التعلم الآلي والروبوتات، ومن ثم الشبكات العصبية والرؤية، وأيضًا معالجة اللغة الطبيعية ومعالجة الكلام .سنستعين بشكل أساسي بالمنهج الاستقرائي التحليلي الذي يقوم على أساس تحديد ماهية الذكاء الاصطناعي وعلاقته بحقوق الإنسان من حيث استقراء الفرص والمخاطر التي يشكلها الذكاء الاصطناعي على حقوق الإنسان، وسنحلل كيف يسهم القانون الدولي لحقوق الإنسان بدوره في تنظيم هذه التقنيات للحفاظ على الحقوق الأساسية والكرامة الإنسانية.الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي ، حقوق الإنسان ،قانون الدولية الجنائي، المساواة وعدم التمييز

المقدمة

الذكاء الاصطناعي مرتبط بحياة الأفراد، فإنه من جهة، يسهم بمنح البشر فرص جديدة لتحسين حياة الأفراد وتمكينهم من التمتع بمعايير أفضل لحياة كريمة، فكما نعلم فإن المعيار الأساسي لحماية حقوق الإنسان هو تمكين الأفراد من التمتع بالكرامة الإنسانية. إلا أنه من جهة أخرى، يفرض الذكاء الاصطناعي على المجتمعات البشرية تحديات وإشكاليات عديدة مستجدة قد تهدد حقوقهم وحرياتهم الأساسية بشكل مباشر أو غير مباشر. ولابد لنا من التعرف على هذه الفرص والمخاطر في حدود علاقة الذكاء الاصطناعي بالفرد عن طريق تحديدها وتقييم تأثير هذه الفرص والتحديات على حقوق الأفراد وحرياتهم.

أثر الذكاء الاصطناعي في حقوق الإنسان

أولا: من ناحية الفرص:تعد الفرص التي يمنحها الذكاء الاصطناعي للأفراد عديدة جداً، ولا يمكن حصرها بشكل كامل، فكما بيّنا سابقاً، أصبح الذكاء الاصطناعي جزءاً أساسياً من حياة الأفراد بحيث أصبحنا ننسى أن استخداماته المتعددة هي بالفعل أحد مظاهر الذكاء الاصطناعي. إلا أننا سنحاول ذكر الفرص ذات الأهمية، وخاصة تلك التي تؤثر بشكل واسع النطاق على حياة الأفراد كالبيانات الضخمة والروبوتات فائقة الدقة لكونها الأكثر تأثيراً على حياة الأفراد وحقوقهم وخاصة فيما يتعلق بمجالات الأمن وصنع القرار، وأيضاً الصحة والعمل [٢].

بالنسبة لإنتاج البيانات الضخمة، فبالإمكان القول بأن أهمية الذكاء الاصطناعي تكمن في تأثيرها الهائل على مجتمعات المعرفة من خلال قدرته على إنتاج كمية ضخمة من البيانات الجديدة، وتحسين نقل المعلومات والمعرفة وتعزيز إنتاجها، إذ يسهم الذكاء الاصطناعي في خفض تكاليف معالجة المعلومات، وتمكّن الخوارزميات الحديثة القائمة على التعلم الآلي والبيانات الضخمة، من خلال توظيفها لعدد ضخم من الأجهزة الرقمية منخفضة التكلفة، لجمع كمية هائلة من البيانات في ثوانٍ معدودة، وتحليلها لإنتاج أفكار دقيقة حول العمليات والسلوكيات بما يحفّز الابتكار من أجل إحداث تغييرات أساسية في الإنتاجية والنمو والقيمة المقدمة للعملاء والقدرة التنافسية [٣]. هذا بحد ذاته من أهم المساهمات التي قدمها الذكاء الاصطناعي لحقوق الإنسان عن طريق دفع عجلة التنمية المستدامة التي تهدف إلى تحقيق مستقبل أفضل وأكثر استدامة للجميع [٤]أما بالنسبة للروبوتات فائقة الدقة، فلا شك بأن هذه الآليات تساهم بتحقيق أمور يعجز الفرد البشري بقدراته على إنجازها من حيث

الدقة والسرعة، فقد أثبت استخدام الروبوتات في العديد من المجالات العلمية والعملية قدرتها في إنجاز المهام بطريقة أفضل وأسرع من الإنسان، فعلى سبيل المثال، تتغلب عمليات الجراحة الطبية التي يتم تأديتها بمساعدة الروبوت على قيود الإجراءات الجراحية قليلة التوغل التي عانى منها الأطباء الجراحين سابقا، كما أنها تعزز قدرات الجراحين الذين يجرون العمليات الجراحية بتقليل درجة الخطأ البشري لكون هذه الآلات لا تشعر بالتعب والإرهاق أو أن يتم تشتيت انتباهها أثناء العمليات الجراحية (Tai, 2020, p.340). وعليه فإن الذكاء الاصطناعي يسهم في تقليل احتمالية ارتكاب الأخطاء لكون تطبيقات الذكاء الاصطناعي لا يمكن تشتيت انتباهها مما ينتج عنه تأدية مهامها بدقة عالية لا يمكن للبشر مطابقتها، ناهيك عن سرعتها اللابشرية بالأداء. هذه الروبوتات تساهم بشكل فعال بتعزيز حقوق الإنسان عن طريق حماية حق الأفراد بالحصول على أفضل معايير الحياة الكريمة وخاصة تلك المتعلقة بالحق بالرعاية الصحية.بالإضافة إلى ذلك، ولكون عمل تقنيات الذكاء الاصطناعي بمعناه الضيق يعتمد على أداء مهمات أحادية بشكل عام؛ فإنه يتم تطويرها للقيام بمهمات تتسم بالتكرار الأدائي، وخاصة تلك المهام التي تتسم بالخطورة كمهام تقصي الأجسام المشكوك بكونها متفجرات أو المهام المرتبطة باكتشاف الفضاء الخارجي حيث تسمح لنا هذه التقنيات بإلقاء نظرة على عوالم بعيدة ابتداء من أخذ الصور إلى تحريك المكوك الفضائي. فعندما يتولى الذكاء الاصطناعي مهامًا متكررة أو خطيرة ولا تستدعي بالضرورة الحاجة إلى الإبداع المتواصل، فإننا بذلك نحرر القوى العاملة البشرية للقيام بأعمال هم أكثر استعدادًا لها كالمهام التي تنطوي على الإبداع والتعاطف الاجتماعي وكل هذا يصب في خدمة التقدم البشري وحماية حق الأفراد من أشكال السخرة الحديثة كالعمل لساعات طويلة لأداء مهام متكررة أو خطيرة تسلب منهم حقهم بالراحة والتمتع بالإبداع والذي ضمنه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨ (المادة ٢٧).أما فيما يتعلق بالفرص التي يمنحها الذكاء الاصطناعي لتعزيز منظومة حقوق الإنسان بشكل مباشر، فإنه يمكن لهذه التقنيات أن تعزز القيم المنصوص عليها في أهم الوثائق القانونية المعنية بحقوق الإنسان كميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيرها من الصكوك الدولية المعنية بحقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، يعد البعض أن للذكاء الاصطناعي القدرة على التدخل في السلوك البشري وربما السيطرة عليه وهذا ما قد يرتب آثاراً مباشرة على أعمال الأمم المتحدة المتعلقة باحترام حقوق الإنسان أو بالوقاية من انتهاكها. مما يحتم علينا تطوير أشكال جديدة من الرقابة الاجتماعية والبيولوجية وإعادة تصور الأطر القانونية والإجرائية المعمول بها حاليًا لرصد وتنفيذ المواثيق الدولية المعنية بحماية حقوق الإنسان ولا سيما الشرعة الدولية المتمثلة بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين [٥]. فتقنية الذكاء الاصطناعي طورت قدرات وظيفية جديدة قد تشكل عاملاً أساسياً في تفادي الأزمات الدولية التي لم يكن من الممكن تصورها في السابق حيث إن هذه التقنيات تعمل على رفع المستوى الأدائي للجهود الوطنية والدولية في كافة المجالات ابتداءً من مجال الأمن الغذائي، وانتهاءً بمجال منع نشوب الصراعات. ولكون هذه المجالات شبه لامتناهية إذا ما نظرنا لها من وجهة نظر الأمن البشري، فإنه من الصعب حصرها في عدد من الأمثلة، إلا انه بإمكاننا هنا أن نتطرق على سبيل المثال إلى إمكانيات تقنيات الذكاء الاصطناعي في القضاء على مشكلة الجوع العالمي، وذلك ضمن إطار مجال الأمن الغذائي. فقد توصلت الدراسات إلى إمكانية حل العديد من الإشكاليات التي يعاني منها المزارعين عن طريق دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي مع تقنيات زراعية أخرى من أجل مواجهة التغييرات الطارئة على المنظومة البيئية الزراعية، وهو ما يسمى بالزراعة الدقيقة المستدامة، كأن يتم تطوير بعض تطبيقات التكنولوجيا الحيوية كالمحفزات الحيوية ورقائق الفرشات الزراعية القابلة للتحلل الحيوي، والتي تسهم بشكل كبير في الإنتاجية الزراعية [٦]

ثانيا: من ناحية المخاطر :يفرض الذكاء الاصطناعي مخاطر وتهديدات فريدة غير مسبوقة على المجتمع البشري شأنه شأن أي تطور تكنولوجي آخر. فالتاريخ مليء بالابتكارات التقنية التي تم إنشاؤها لمنفعة البشرية ليتم تطبيقها لدواعٍ أبعد ما تكون خيرية، كأن يتم إساءة استخدام التقنيات الحديثة للتعديل البيولوجي للجراثيم المصممة في الأصل لدواعٍ طبية علاجية، وبدلا من ذلك يتم استخدامها لزيادة فعالية العناصر المعدية لها حتى تستخدم كأسلحة بيولوجية. وتطوير الأسلحة البيولوجية هي اعتداء مباشر على حقوق الإنسان؛ فقد تم تحريم تطوير الأسلحة البيولوجية وفقا للعديد من الاتفاقيات المنظمة لقواعد القانون الدولي، وخاصة اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البيولوجية لعام ١٩٧٢. إلا أن ما يميز ويزيد من خطورة تهديدات الذكاء الاصطناعي عن باقي الابتكارات التقنية سابقاً هو المستوى العالي من الانتشار التقني بالإضافة إلى إضفاء الطابع الديمقراطي على وسائل إنشاء التقنيات الجديدة والوصول إليها، ناهيك عن التغير التقني الذي يتسارع بطريقة تتجاوز السوابق التاريخية حيث تولّد التوليفات بين الابتكارات مزيدًا من التقدم والتطورات .يرى البعض أن التأثير السلبي للذكاء الاصطناعي على المجتمع البشري سيحدث تغييراً اجتماعياً ضخما يعطل الطريقة التي نعيش بها في المجتمع البشري تدريجياً. فمع التطور التدريجي للذكاء الاصطناعي، لن تكون هناك حاجة للجهود البشرية بحيث أنه يمكن القيام بكل شيء تقريبا ميكانيكيًا، ومن هنا يتخوف العديد من الأشخاص

بأن البشر سيصبحون أكثر كسلا، ويتدهورون في النهاية إلى المرحلة التي يعودون فيها إلى شكلهم البدائي، فهم يتصورون بأن التواصل البشري سيتضاءل تدريجيًا حيث سيحل الذكاء الاصطناعي محل الحاجة للقاء الناس وجها لوجه لتبادل الأفكار؛ أي أن الذكاء الاصطناعي سيحد من التواصل البشري بين الناس بحيث لن تكون هناك حاجة للتجمع الشخصي للتواصل مما سيشوه العلاقات الاجتماعية البشرية بشكلها الحالي [٧]. ومن ناحية أخرى، ومع ازدياد وسائل التواصل الاجتماعي الافتراضي عوضا عن التواصل البشري، فإن مخاطر الاعتداء على حق الأفراد بالخصوصية، ولاسيما فيما يتعلق بالمعلومات الحساسة ستزداد بشكل مضطرد [٨]بل ويذهب بعضهم إلى تقييم مخاطر الذكاء الاصطناعي في مواجهة الاقتصاد العالمي، كخطر استبدال العمالة البشرية بالآلات – وهو أمر واقعي كحال العديد من خطوط الصناعة لتجميع السيارات التي تعمل بالآلات والروبوتات – مما أجبر العمال التقليديين على فقدان وظائفهم الذي سيتسبب بأزمة بطالة عالمية قد تمس الاقتصاد العالمي بشكل واسع (Osoba & Welser, 2017, p.2). وهذا سينشئ تفاوتاً في الثروة حيث سيحصل مستثمرو الذكاء الاصطناعي على الحصة الأكبر من الأرباح، وستتسع الفجوة بين الأغنياء والفقراء [٩]. فاتساع الفجوة الاقتصادية بين الأفراد سيتسبب بشكل مباشر وغير مباشر بانتهاكات واسعة لحقوق الإنسان، فالهشاشة على سبيل المثل ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالفقر، فإذا ما اعتبرنا بأن الأشخاص الهشين هم أكثر عرضة لمخاطر انتهاك حقوقهم، فإننا سنوسع من دائرة الأفراد الأكثر عرضة للخطر بمجرد ازدياد الفقر، وعليه سيؤثر سلباً في الأمن الإنساني بمختلف نواحيه. وقد ركزت المبادئ التوجيهية بشأن الفقر المدقع وحقوق الإنسان على أنه لكل إنسان الحق في الغذاء والتغذية الكافيين، والحق بالسكن اللائق وغيرها من مظاهر حق الإنسان في الحياة والسلامة الجسدية، وذلك لضمان حياة كريمة للأفراد التي هي ركيزة منظومة حقوق الإنسان [١٠]هنالك أيضاً تخوف من بعض المخاطر المتصورة بشكل مستقبلي في حال تم التوصل فعلاً إلى تطوير النوع الفائق من الذكاء الاصطناعي بظهور مشكلات جديدة ليس فقط بالمعنى الاجتماعي، ولكن أيضًا في الذكاء الاصطناعي نفسه بحيث يصبح الذكاء الاصطناعي الذي يتم تدريبه وتعليمه على كيفية تشغيل مهمة معينة إلى خلق مشاكل وعواقب غير متوقعة في حال إدراك هذا الذكاء إلى إمكانيته في تجاوز تحكم البشر به، كأن تتجاهل الخوارزميات – التي تعمل في الأصل وفقًا لمسار خاص بها – الأوامر التي صممت من أجلها وتتصرف بشكل تلقائي مما قد يتسبب في تصرفات خطيرة أو متحيزة عنصريًا أو أن تتوجه ذاتياً نحو إيذاء أشخاص معينين أو أشياء بقصد أو دون قصد . وهنا تظهر إشكالية الخوارزميات المتعلقة بالتعلم الذاتي التي يتم تصميمها لتحليل البيانات الضخمة للوصول الى فئات محددة من الأفراد دون غيرهم كأن يتم الإعلان عن وظائف معينه لفئات محددة من الأفراد، واستبعاد أخرى على أساس الجنس أو اللون أو الدين مثلا، وهذا كله فيه تكريس للتمييز وعدم المساواة [١١]وقد ظهرت العديد من الإشكاليات القانونية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي لتلامس مجموعة متنوعة من القضايا، بعض هذه الإشكاليات تعتبر واسعة التطبيق بينما يعد بعضها الآخر تحديات تمس قضايا محددة للغاية بطبيعتها. وعليه تمت دراسة هذه الإشكاليات القانونية بشكلها الشمولي كتلك المتعلقة بالشخصية القانونية، والملكية الفكرية، وحماية العمل والعامل، والبيانات الضخمة، والأمن السيبراني، والمسؤولية عن الأضرار والمساءلة والمراقبة، التي تم تناولها بحسب التخصص كتلك التي تتمركز في المواضيع المتعلقة بالرعاية الصحية أو الدفاع والحماية الأمنية. أما بالنسبة للقضايا القانونية ضيقة النطاق والخاصة بعمل الذكاء الاصطناعي؛ فقد تناولتها دراسات أكثر تعمقاً لتحليل الإشكاليات المتعلقة بالمرونة والإنصاف في صنع القرار، التحيز والتمييز، والقضايا المتعلقة بحق الخصوصية وحماية البيانات الحساسة [١٢]وقد أدت هذه الإشكاليات القانونية إلى تجريم العديد من الأفعال المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، فعلى سبيل المثال، قد يتم إساءة استخدام تقنية الذكاء الاصطناعي واستغلالها على نحو غير مشروع وذلك بقصد الإضرار بمصالح الأفراد والهيئات المختلفة وحتى الدول، فقد ساهم التطور التقني المستمر للذكاء الاصطناعي في استحداث أنماط وأشكال جديدة من الجرائم الإلكترونية أو ما يسمى بالجرائم المعلوماتية. تتنوع جرائم الذكاء الاصطناعي وتتعدد، وكل يوم يظهر نوع وتصنيف جديد لتلك الجرائم [١٣]بالإمكان تصنيف هذه الجرائم إلى تلك الماسة بالاعتداء على سلامة البيانات والمعلومات، ومن صورها التلاعب بالنظام المعلوماتي وإتلاف المعلومات، والجرائم الواقعة على البرامج، ومن صورها جريمة الاعتداء على البرامج التطبيقية أو على برامج الحاسب الآلي، والجرائم المعلوماتية الموجهة ضد الأشخاص أو الأموال أو الحكومات وغيرها من الجرائم ·جميع ما ذكر يؤثر بشكل أو بآخر في حقوق الأفراد وحرياتهم الأساسية ابتداءً من انتهاك حق الأفراد بالحياة الكريمة وحقهم بالغذاء الكافي والحصول على المياه الصالحة بعيدا عن الفقر المدقع، مروراً بحقهم في الحفاظ على خصوصيتهم وحقهم بالمساواة وعدم التمييز والانحياز باستخدام الخوارزميات، وانتهاءً بحق الأفراد في الحفاظ على أسلوب الحياة الذي يختارونه. وبغض النظر عن تعددية الإشكاليات القانونية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي، يعتقد البعض بأن المشكلة الأساسية تتمثل في أن تعقيد تقنيات الذكاء الاصطناعي يعني استحالة

التعرف إلى المحركات التي تجعل تقنيات الذكاء الاصطناعي تؤدي المهام المنوطة بها تحديداً، فليس بإمكان الفرد تفنيد التفاصيل الدقيقة لهذه التقنيات أي التعرف عن كثب على مكوناتها والأجزاء التي تتحكم فيها وهي قيد التشغيل .

علاقة الذكاء الاصطناعي بحقوق الإنسان:يتطور القانون بتطور الحاجة لنشوئه، إذ إن تطور المجتمع هو أساس وجود القانون ابتداء، وهو معيار تطوره. وبما أننا في عصر التطور، لابد للقانون أن يواكب هذه التطورات بما يتناسب مع حاجتنا لتنظيم المجتمعات الإنسانية. وهنا تتبلور العلاقة الحتمية بين القانون والتطور التكنولوجي، أي أن التطور التكنولوجي بوصفه أهم مظاهر المجتمعات الحديثة، فلابد من تنظيمه بقواعد قانونية تحكم تكوين وعمل المتغيرات التكنولوجية من جهة، وتنظم علاقة هذه الأخيرة بالمجتمع والأفراد. ستناول في هذا المبحث علاقة القانون بالتكنولوجيا، وذلك عن طريق تخصيص التكنولوجيا بالذكاء الاصطناعي، وتخصيص القانون بفرع القانون الدولي لحقوق الإنسان، وذلك لكونهما مركز اهتمامنا هنا. وعليه سنبدأ بالتعريف عن ماهية الذكاء الاصطناعي بوصفه أحد أشكال التكنولوجيا المستحدثة، إذن، تتعدد التعريفات للذكاء الاصطناعي، فقد عرف البعض الذكاء الاصطناعي على أنه "علم وهندسة صنع الآلات الذكية، وخاصة برامج الحاسب الذكية. إنه مرتبط بالمهمة المماثلة والمتمثلة في استخدام أجهزة الكمبيوتر لفهم الذكاء البشري، غير أن الذكاء الاصطناعي لا يجب أن يقتصر على الأساليب التي يمكن ملاحظتها بيولوجيًا" [١٤]، بينما عرفه البعض الآخر على أنه "قدرة كمبيوتر أو روبوت مدعم بكمبيوتر على معالجة المعلومات والوصول إلى نتائج بطريقة مماثلة لعملية التفكير لدى البشر في التعلم واتخاذ القرارات وحل المشاكل" . إلا إنه حينما نتحدث عن الذكاء الاصطناعي بشكل عام؛ فإننا على الأغلب نشير إلى الذكاء الاصطناعي بمعناه الضيق، وذلك لكونه الأكثر استعمالاً في وقتنا الحالي، وعليه ولدواعي بحثنا هذا بإمكاننا حصر تعريف الذكاء الاصطناعي المتخصص في مجال واحد والمعروف بكونه "تطبيقات المهمة الواحدة التي تستخدم من أجل إجراء عملية محددة بشكل مسبق مثل التعرف إلى الصور أو المركبات ذاتية التشغيل" [١٥]ومع تعدد التعريفات للذكاء الاصطناعي يتم اللجوء إلى تقسيم الذكاء الاصطناعي وفقا لأهدافه الأربعة الأساسية، وذلك في سبيل حصر التعريفات تبعاً لهذه الأهداف. تميّزت هذه الأهداف بين أنواع الذكاء الاصطناعي المبني على أنظمة الكمبيوتر على أساس العقلانية والتفكير مقابل التصرف ويتم تقسيمها إلى النهج البشري والذي ينقسم بدوره إلى الأنظمة التي تفكر مثل البشر والأنظمة التي تتصرف مثل البشر، والنهج المثالي والذي ينقسم إلى الأنظمة التي تفكر بعقلانية والأنظمة التي تعمل بعقلانية [١٦]تجدر الإشارة هنا إلى أن الذكاء الاصطناعي يتطور كل يوم وبشكل سريع جداً، وعلى الرغم من كل هذا التقدم الهائل للتكنولوجيا، إلا أن البعض يعد تقنيات الذكاء الاصطناعي ما تزال بدائية بالنسبة لطموح البشر وتصوراتهم المستقبلية لها، والسؤال المهم هنا هو، هل من المتوقع أن يتمكن الذكاء الاصطناعي من محاكاة وأداء المهام نفسها التي يقوم بها الإنسان في المستقبل؟ لا شك بأن تطبيقات الذكاء الاصطناعي تقوم بمهامها حالياً بقدرات دقيقة وسريعة جداً تتجاوز قدرات الفرد البشري إلا أنها كما ذكرنا سابقاً محدودة بمهام أحادية، لكن الباحثين يأملون في الوصول إلى أنظمة ذكاء اصطناعي عام تشمل تطبيقات تُظهر سلوكًا ذكيًا عبر محاكاة درجة عالية من الإدراك للمهام المنوطة بها. يعد الباحثون أن هذه القدرات ستحتاج إلى العديد من العقود لتحقيقها، فتحول الذكاء الاصطناعي إلى أنظمة مبرمجة للعمل والتصرف مثل البشر كتلك التي تنطوي على حل المشكلات وتحسين أدائها من تلقاء نفسها ما يزال بعيد الأمد بل ويذهب البعض إلى تصور نوع آخر من الذكاء الاصطناعي الأكثر تطوراً والمسمى بالذكاء الاصطناعي الفائق، ويأمل الباحثون بتطوير هذا النوع من الذكاء الذي يفوق الذكاء البشري عن طريق دمج الذكاء الاصطناعي العام مع قدرات الآليات ذات الدقة المتناهية والسرعة التي لا يمكن للبشر الوصول إليها بحيث يصبح هذا الذكاء الاصطناعي قادراً على الإبداع العلمي والحكمة العامة بغض النظر عن اختلاف أشكال وأنواع الذكاء الاصطناعي، فلا شك بأنه قد أصبح أساسياً في جميع دوائر حياتنا تقريبًا، حتى أن بعض مظاهره لم يعد يعدها بعضهم ذكاءً اصطناعيًا؛ لأنها أصبحت شائعة جدًا في حياتنا اليومية لدرجة أننا اعتدنا عليها كثيرًا مثل معدات البحث عن المعلومات على الأجهزة الذكية كسيري (Siri) وأليكسا (Alexa) وغيرها، كل هذا سيغير ليس فقط الطريقة التي نؤدي بها أمورنا الاعتيادية، وكيفية تواصلنا مع الآخرين، ولكنه أيضًا سيغير تصورنا عما نعرفه عن أنفسنا . والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو، هل المجتمع البشري حقا بحاجة إلى التوسع في تطوير الذكاء الاصطناعي؟ يسعى البشر منذ الأزل للوصول إلى الطرائق السهلة والسريعة والفعالة لإتمام المهام التي يعملون عليها، وتعتبر الحافز الأهم لابتكار الأشياء الجديدة التي خدمت وتخدم التقدم البشري من أجل تسهيل المصاعب والتحديات الحياتية، فإذا ما اعتبرنا أن اختيار الإنسان للطريقة الأسرع والأكثر فعالية لإكمال مهامه عن طريق إيجاد آليات تعمل باستمرار دون أخذ استراحة، فهنا المجتمع البشري بحاجة إلى التطوير المستمر للتكنولوجيا، أما إذا ما كنا مكتفين بالعيش وفقاً لقدراتنا دون الرغبة بتحدي محدوديتها فإننا لسنا بحاجة للتطور التكنولوجي المستمر [١٧]لهذا السبب وبالإضافة للعديد من الأسباب الأخرى، يسعى الإنسان إلى تطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي لتسهيل وتسخير مظاهر

الحياة، وعليه فان الذكاء الاصطناعي مرتبط ارتباطاً مباشراً بحياة الأفراد وهنا تنشأ الرابطة الحتمية ما بين تطوير الذكاء الاصطناعي وعمله وتأثيره على حقوق الأفراد وحرياتهم الأساسية.

مواءمة حوكمة الذكاء الاصطناعي مع حقوق الإنسان:انطلاقا من إدراكنا لعلاقة الذكاء الاصطناعي بحقوق الإنسان، وتقييمنا لأهم الإشكاليات التي تضعها هذه التقنية على الأفراد وحقوقهم بشكل عام، فإنه لابد من إيجاد منظومة عامة لحوكمة عمل تقنية الذكاء الاصطناعي وتنظيم تطويرها على المستويين الدولي والوطني بما يواءم احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان. فالتشريعات الدولية المعنية بحقوق الإنسان لا تخلو من القواعد العامة التي بالإمكان اللجوء إليها لتنظيم عمل تقنية الذكاء الاصطناعي على مختلف صورها برؤية محورها احترام هذه الحقوق وحفظها من الانتهاك.

المطلب الأول. حوكمة الذكاء الاصطناعي من خلال المواثيق الدولية والإقليمية

يعبر القانون الدولي لحقوق الإنسان عن منظومة من القواعد الدولية المصممة لحماية وتعزيز حقوق الإنسان للجميع، ونجد هذه القواعد الدولية في المعاهدات الدولية، وأيضاً في القانون الدولي العرفي، وأخيراً في المبادئ العامة للقانون، وكلها قواعد ملزمة للدول بكونها تحدد حقوق والتزامات ينظمها القانون الدولي لحقوق الإنسان على شكل التزامات من قبل الدول بمواجهة الأفراد بالتصرف بطريقة معينة أو بالإحجام عن اتخاذ إجراء معين في سبيل تعزيز احترام هذه الحقوق وحمايتها من الانتهاك [١٨]. فالعديد من حقوق الإنسان الأساسية ثابتة في القانون الدولي كقواعد آمره، أي بكونها قواعد لا يمكن الاتفاق على مخالفتها أو التحفظ عليها، ولا يجوز تقييدها ولو بشكل جزئي في أي ظرف من الظروف؛ فهي تسود على الالتزامات الدولية الأخرى، وهذا على خلاف طبيعة القواعد القانونية الدولية التي تستوجب عادة توافق إرادة الدول عليها، وذلك لكون القانون الدولي ذو طبيعة تنسيقية. وقد تم تقنين العديد من القواعد الأخرى الخاصة بحقوق الإنسان في عدد من الاتفاقيات الدولية التي أكسبتها صفتها الإلزامية في مواجهة الحكومات المختلفة والشركات على حد سواء، إلا أنه يترتب على الحكومات احترام التزامات إضافية لحماية حقوق الإنسان والوفاء بها .يتوجب على الدول احترام هذه القواعد القانونية على المستويين الدولي والوطني أيضا، وذلك لكون القواعد الناظمة لحقوق الإنسان أصبحت جزءاً لا يتجزأ من التشريعات الداخلية واجبة التطبيق لدى الدول بشكل عام. إذ أنه في الحالات التي يخلو فيه القانون الوطني من قواعد قانونية لحماية حقوق الإنسان، فإن الشرعة الدولية لحقوق الإنسان تحمل قوة كبيرة لحماية حقوق الإنسان حتى على المستوى الوطني، إذ أنه تنطوي على انتهاك حقوق الإنسان في دولة ما تكاليف سياسية وسمعة سلبية على مستوى المجتمع الدولي للدول في حين أن الدول تسعى دائماً إلى إبراز شرعيتها الدولية عن طريق احترام قواعد القانون الدولي. وعليه، غالبًا ما يتم تسمية منتهكي حقوق الإنسان، وفضحهم كأداة فعالة لردع الدول عن التقصير في واجباتها تجاه حماية حقوق الإنسان.أما بالنسبة لمسؤولية الشركات التجارية، وخاصة عبر الوطنية التي هي في العادة الجهة الأساسية المعنية بتطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي، فإنه وفقًا لمبادئ الأمم المتحدة، وتحديدا المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان لعام ٢٠١١، يتوجب على الدول حماية الأفراد من انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة من قبل الشركات الخاضعة لولايتها القضائية، فالشركات مسؤولة عن احترام حقوق الإنسان أينما تعمل، مما يترتب عليه تمكين ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة من قبل الشركات بالحصول على سبل الإنصاف بالوسائل القضائية وغير القضائية وكما بينّا سابقا، جاءت تقنية الذكاء الاصطناعي بصور جديدة من انتهاكات حقوق الإنسان، وبأشكال مستحدثة من الاضطهاد الممارس على الأفراد وعادة ما يكون ضحايا هذه الممارسات من الأشخاص الهشين والمهمشين الذين هم أصلا في أمس الحاجة إلى الحماية القانونية لحقوقهم الأساسية من الانتهاك والاضطهاد؛ فالاضطهاد والتهميش لهذه المجموعات ينعكس في البيانات ويعاد إنتاجه في المخرجات التي ترسخ هذه الممارسات . وهنا نجد أن تطبيق قانون حقوق الإنسان على الظروف المتغيرة، بما في ذلك التطورات التكنولوجية، يمكن له أن يعالج بعضًا من الأضرار المجتمعية التي يسببها الذكاء الاصطناعي، وأن يمنع حدوث مثل هذه الأضرار في المستقبل.[١٩]ونظرًا لكون طبيعة حقوق الإنسان حقوق عالمية وغير قابلة للتصرف، ومتشابكة ومترابطة وغير قابلة للتجزئة ، فإن الذكاء الاصطناعي يؤثر تقريبًا في كل حق من حقوق الإنسان المعترف بها دوليًا . وعليه فإن الحقوق التي يتم عادة التطرق إليها في نطاق علاقة القانون الدولي لحقوق الإنسان والذكاء الاصطناعي هي إلى حد كبير واردة في الصكوك الدولية الأساسية المعنية بحماية حقوق الإنسان والمتمثلة بالشرعة الدولية لحقوق الإنسان، وهي الوثائق الثلاث التي تشكل أساس القانون الدولي لحقوق الإنسان، وهي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨ والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام ١٩٦٦. إلا أنه يتم أيضا التطرق إلى القواعد القانونية المعنية بحقوق الإنسان المرتبطة بمعالجة الحقوق الأكثر تخصصا في صكوك دولية متعددة، وذات أهمية جمة كميثاق الأمم

المتحدة لعام ١٩٤٥ في إطار حديثنا عن الأمن والسلم الدوليين، والاتفاقيات المختلفة المعنية بتنظيم حقوق الإنسان المرتبطة بفئات محددة بذاتها كالمرأة والطفل أو بجماعات بصفتها الخاصة كاللاجئين والعمال المهاجرين. ولا يمكننا الحديث عن القواعد القانونية المنظمة لحقوق الإنسان وعلاقتها بالذكاء الاصطناعي دون الحديث عن الصكوك الإقليمية المعنية بحقوق الإنسان ونذكر من أهمها الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية لعام ١٩٥٠ والاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان لعام ١٩٦٩ والميثاق العربي لحقوق الإنسان لعام ٢٠٠٤. جميع هذه الصكوك القانونية الدولية والإقليمية تشكل القواعد العامة والأساسية التي بالإمكان الرجوع إليها لحماية حقوق الأفراد في مواجهة تحديات الذكاء الاصطناعي.وتجدر الإشارة هنا إلى أنه على الرغم من كون القانون الدولي لحقوق الإنسان واجب التطبيق في حالة السلم، إلا أنه لا يمكننا استبعاد اللجوء إلى تقنيات الذكاء الاصطناعي في حالة الحرب أو النزاع المسلح، بل أننا نجد بأن الاستخدامات الأكثر خطراً على المجتمع الدولي من قبل تقنيات الذكاء الاصطناعي – كتطوير أشكال جديدة وخطيرة من الأسلحة المستخدمة في الحروب السيبرانية أو كتطوير المقاتلين الآليين فائقي القوة أو الأسلحة ذاتية التشغيل – تعتمد بشكل أساسي على الذكاء الاصطناعي. هنا يتوجب على المجتمع الدولي الاهتمام أيضا بأحكام القانون الدولي الإنساني الذي يشترك مع القانون الدولي لحقوق الإنسان في هدف المحافظة على كرامة وإنسانية الجميع يأخذ التوجه الحديث بجعل القانون الدولي لحقوق الإنسان واجبا للتطبيق أثناء السلم والنزاع المسلح إلا أننا نجد بأنه من المهم حفاظا على الطبيعة الاستثنائية لحالة النزاع المسلح الفصل ما بين القواعد القانونية لقانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، هذا لا يعني بأي شكل من الأشكال إنكار حقوق الإنسان كحقوق متأصلة للبشر في وقت النزاع المسلح. فالقانون الدولي الإنساني يعد فرعاً من فروع القانون الدولي العام واجب التطبيق في حالة النزاع المسلح والذي ينقسم بدوره إلى قواعد تنظيم الحرب المتمثل بشكل أساسي باتفاقيات لاهاي لعام ١٨٩٩ والمعدلة في عام ١٩٠٧ وإلى قواعد حماية الأفراد ضحايا النزاع المسلح والمتمثلة بشكل أساسي باتفاقيات جينيف الأربعة لعام ١٩٤٩، بالإضافة إلى الاتفاقيات الدولية المعنية بتنظيم الأسلحة المحرمة دولياً وأسلحة الدمار الشامل، ويتوجب علينا الاهتمام بشكل خاص بقواعد القانون الدولي الجنائي المتعلق بالمسؤولية الدولية للأفراد في حال ارتكابهم للجرائم الدولية التي تمس بمصلحة المجتمع الدولي [٢٠]جميع الصكوك القانونية الدولية سالفة الذكر تمثل الأساس الذي تقوم عليه المنظومة الدولية لحماية حقوق الإنسان في وقت السلم والحرب، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو، ما مدى كفاية هذه القواعد والأسس العامة في حماية حقوق الأفراد من مخاطر الذكاء الاصطناعي؟ في ضوء حديثنا عن أشكال جديدة لانتهاكات حقوق الإنسان؛ فإنه لابد لهذه القواعد القانونية أن تتكيف بما يتناسب مع التطور السريع للمجتمعات البشرية. وعلى أرض الواقع، فإن هذه القواعد بعادتها مصاغة بطريقة تتلاءم مع متطلبات الدول؛ أي أنها قد تكون في بعض الأحيان فضفاضة وغامضة بهدف السماح للدول بصقلها بما يتناسب مع استخداماتها الوطنية ومصالح الدول الخارجية. فهي تقوم برسم الخطوط العريضة لحماية الحقوق الأساسية لضمان الحياة الكريمة للأفراد، وهذا يمنحها من ناحية إيجابية القدرة على التطور ومن ناحية سلبية يمنح الدول القدرة على تفسيرها وتطبيقها بحسب مصالحها. وعليه من المهم جداً عدم الاكتفاء بالقواعد العامة والأسس القانونية التي تطرحها هذه النصوص القانونية الدولية، وإنما يجب العمل على تبني قواعد قانونية ذات صبغة دولية تنظم عمل وتطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي لكونه موضوعا يمس المصلحة المشتركة للمجتمع الدولي كله. وهذا ما دفع المجتمع الدولي بواسطة هيئة الأمم المتحدة إلى إنشاء جهة محددة للعمل على موضوع الذكاء الاصطناعي والروبوتات.فالمنظمات المعنية بتطوير ومتابعة احترام تطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان على المستوى الدولي اهتمت بالقضايا المتعلقة بتنظيم عمل تقنيات الذكاء الاصطناعي من منظور استراتيجي وتنظيمي، فهذه المنظمات كانت على دراية بالإمكانيات والتهديدات المحتملة للذكاء الاصطناعي على مجتمعنا البشري [٢١] ففي عام ٢٠١٧، افتتحت هيئة الأمم المتحدة مركز الذكاء الاصطناعي والروبوتات كجزء من معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة ،حيث حذرت الأمم المتحدة عند افتتاحها للمركز من أن تقنيات الذكاء الاصطناعي والروبوتات قد تزعزع استقرار العالم من خلال الحرب والبطالة، وهذا ما بيناه سابقا حول أهمية التركيز على فكرة الأمن البشري من جانب ضمان السلم الدولي والتنمية البشرية لمنع انتشار الفقر كأهم المخاطر التي من المتوقع أن تتسبب بها تقنيات الذكاء الاصطناعي التي تؤثر بشكل عام على حقوق الإنسان.بدأت السلطات الوطنية والإقليمية والجهات الدولية بالإضافة للعديد من المؤسسات غير الحكومية حول العالم باعتماد استراتيجيات وخطط عمل وأوراق سياسات تهدف إلى الاستفادة من إمكانات الذكاء الاصطناعي وتحدد الاستراتيجيات الصناعية والبحثية وطرق جمع البيانات بالإضافة إلى تأطير البنية التحتية والأخلاقية لحوكمة وتنظيم الذكاء الاصطناعي. ففي عام ٢٠١٧، شكلت أول قمة دولية بداية الحوار العالمي الشامل حول الذكاء الاصطناعي المفيد في مدينة جينيف السويسرية بدعوة من الاتحاد الدولي للاتصالات، وهي إحدى الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة. وفي عام ٢٠١٨، اجتمعت العديد من وكالات الأمم المتحدة في قمة دولية في

غاية الأهمية بهدف إنشاء منصة للتبادل بين الأمم المتحدة وفروعها المختلفة بشأن استراتيجية الذكاء الاصطناعي المستقبلية، ركزت هذه الاستراتيجيات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي على التشاركية الاستراتيجية بين المشاريع الداعمة لتسريع التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة ومبتكري الذكاء الاصطناعي وصناع القرار في القطاعين العام و/ أو الخاص، بالإضافة إلى ذلك، كان الغرض الأساسي من هذه القمة الدولية هو المساهمة بصياغة استراتيجيات عالمية لضمان تطوير موثوق وآمن وشامل لتقنيات الذكاء الاصطناعي والوصول العادل إلى فوائد الذكاء الاصطناعي بشكل يتناسب مع منظومة حقوق الإنسان .ومنذ ٢٠١٨، تم تبني العديد من الصكوك الدولية والإقليمية خارج نطاق هيئة الأمم المتحدة لتنظيم نواحي مختلفة من أشكال الذكاء الاصطناعي. فعلى المستوى الدولي تبنت منظمة العفو الدولية إعلان تورنتو لحماية الحق في المساواة وعدم التعرض للتمييز في نظم التعلم الآلي لعام ٢٠١٨، وعلى الرغم من كونه مجرد إعلان غير ملزم قانونيا لأي من الدول أو الجهات المعنية إلا أنه يرسم الخطوط العريضة فيما يتعلق بأهمية الإدماج والتنوع والإنصاف كمكونات أساسية لضمان ألا تخلق أنظمة التعلم الآلي أشكالا من التمييز ضد فئات محددة بذاتها ولا سيما ضد الفئات المهمشة (Amnesty International). أما على المستوى الإقليمي، فقد تبنى مجلس أوروبا العديد من هذه الصكوك القانونية المعنية بتنظيم عمل الذكاء الاصطناعي نذكر من أهمها الميثاق الأخلاقي الأوروبي بشأن استخدام الذكاء الاصطناعي في الأنظمة القضائية وبيئتها الذي اعتمده فريق عمل مجلس أوروبا المعني بجودة العدالة لعام ٢٠١٨ بالإضافة إلى العديد من التعليمات والمبادئ التي تبناها الاتحاد الأوروبي، وفي عام ٢٠٢١، وبسبب تعددية هذه التعليمات والمبادئ تم طرح اقتراح تنظيمي من قبل البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي لتنسيق القواعد المعنية بالذكاء الاصطناعي وتعديل بعض الأعمال التشريعية ذات العلاقة للاتحاد الأوروبي.أما على المستوى الداخلي للدول، فمنذ إنشاء مركز الذكاء الاصطناعي والروبوتات لدى الأمم المتحدة اتجه عدد من الدول إلى تبني سياساتها وخططها الاستراتيجية على المستوى الداخلي لتنظيم تطوير الذكاء الاصطناعي. فبالرجوع إلى الجدول الزمني للوثائق الاستراتيجية لحوكمة وتنظيم الذكاء الاصطناعي نجد أن بعض الدول، مثل كندا وفنلندا، طورت استراتيجياتها الوطنية للذكاء الاصطناعي في وقت مبكر منذ عام ٢٠١٧، وتبعتها عن كثب اليابان وفرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة في عام ٢٠١٨، ومن ثم تم اعتماد استراتيجية وطنية للذكاء الاصطناعي من قبل دول أخرى، مثل البرازيل والمجر وبولندا وإسبانيا [٢٢]أما بالنسبة للدول العربية فإنها، وفقا لمؤشر جاهزية الحوكمة للذكاء الاصطناعي لعام ٢٠٢١، تعد واحدة من أكثر المجموعات تنوعًا في العالم في درجات الجاهزية لحوكمة الذكاء الاصطناعي. ففي الواقع، تتفاوت درجات الجاهزية من أقل درجات على مستوى العالم إلى أعلى درجات الجاهزية [٢٣]. وذلك يعود لكون بعض هذه الدول من أولى الدول السباقة في تبني إستراتيجيات وطنية لحوكمة الذكاء الاصطناعي على المستوى الدولي، فالمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة كانتا من أولى الدول العربية في تبني الاستراتيجيات الوطنية للذكاء الاصطناعي منذ عام ٢٠١٧ وتبعتهما كل من مصر وتونس في عام ٢٠١٨ ومن ثم قطر في عام ٢٠١٩ [٢٤]. ويلاحظ الاهتمام المتلاحق لدول الاتحاد الخليجي في مجال حوكمة الذكاء الاصطناعي وارتفاع جاهزية الحوكمة لهذه الدول . وتتوجه الدول العربية حالياً إلى إنشاء استراتيجية إقليمية مشتركة لحوكمة الذكاء الاصطناعي في المنطقة (UNESCO, 2021).

المطلب الثاني :النهج القائم على حقوق الإنسان في حوكمة الذكاء الاصطناعي

على الرغم من إمكانية اعتبار أن تاريخ بدء الاهتمام الدولي لحوكمة الذكاء الاصطناعي بشكل رسمي يعود إلى عام ٢٠١٥ وذلك بوقت إنشاء الأمم المتحدة لمركز الذكاء الاصطناعي والروبوتات ضمن أحد وكالاتها، إلا أن الضوابط التي تنظم تطوير الذكاء الاصطناعي ولاسيما الروبوتات تعود إلى الأربعينيات من القرن الماضي حيث تم استخلاص أربعة قواعد لتنظيم عمل الروبوتات من ناحية الضوابط الأخلاقية، والتي تتضمن الأساسيات الآتية: القاعدة الأولى، لا يجوز للروبوت أن يؤذي إنسانًا أو بسبب الإهمال أن يسمح للإنسان أن يلحق الأذى بإنسان آخر. القاعدة الثانية، يجب على الروبوت أن يطيع الأوامر الصادرة إليه من قبل البشر باستثناء الحالات التي تتعارض فيها هذه الأوامر مع القاعدة الأولى. القاعدة الثالثة، يجب أن يحمي الروبوت وجوده، طالما أن هذه الحماية لا تتعارض مع القاعدتين الأولى والثانية. وفي وقت لاحق تمت إضافة "قانون الصفر" ليحل محل كل القواعد السابقة، والذي ينص على أنه يشترط على الروبوت ألا يؤذي الإنسانية، أو من خلال الإهمال، أن يسمح للإنسان بالتسبب في الأذى . هذه الضوابط الأخلاقية البدائية تشكل إلى حد ما الهيكلية الأساسية للمنهج القانوني لحوكمة عمل الذكاء الاصطناعي والروبوتات.ومع التطور المتسارع لتقنيات الذكاء الاصطناعي خلال هذا العقد بدأت الحاجة لحوكمة تطوير عمل هذه التقنيات على المستوى الدولي، ففي عام ٢٠١٩ نشر فريق دولي من خبراء رفيعي المستوى بدعوة من الإتحاد الأوروبي، أول خطة عمل منسقة لتعزيز حوكمة الذكاء الاصطناعي الموثوق به من خلال مجموعة من المبادئ التوجيهية الأخلاقية والسياسات والتوصيات

الاستثمارية [٢٥]. وقد ركزت التوجهات الأخلاقية المقترحة على تطوير ونشر واستخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي وفقًا للقواعد العامة الآتية:

أولا: احترام استقلالية الإنسان ومنع أي انتهاك لحقوقه:أي أننا نتحدث هنا عن وجوب احترام حقوق الإنسان، وخاصة احترام حقه بالإنصاف، وضرورة توفير إمكانية التفسير والحصول على المعلومة المتعلقة بعمل هذه التقنيات والتي تحدثنا عن كونها أحد أهم مخاطر الذكاء الاصطناعي [٢٦]. وهذا ما أكدت عليه قمة أوساكا لعام ٢٠١٩ من خلال خمسة مبادئ تكميلية قائمة على القيم والأخلاقيات الإنسانية للإشراف المسؤول على الذكاء الاصطناعي، ودعت القمة الجهات الفاعلة في الذكاء الاصطناعي إلى تعزيز وتنفيذ هذه القيم في إطار عملها، وتتلخص هذه المبادئ بالتأكيد على ضرورة الاهتمام بالنمو الشامل والتنمية المستدامة والرفاهية للبشر في كل مرحلة من مراحل تطوير وتشغيل تقنيات الذكاء الاصطناعي، ووجوب تركيز تطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي بما يتناسب مع القيم المتمحورة حول الإنسان والعدالة وحق الأفراد بالإنصاف .وقد ركزت قمة أوساكا على أهمية إيلاء جانب الشفافية وقابلية التفسير للأطراف المعنية المختلفة لتمكينهم من متابعة عمل هذه التقنيات لضمان حقوق الأفراد، وكان من الطبيعي إعادة التركيز على المبدأ التقليدي المتعلق بالمتانة والأمن والسلامة وباحترام القواعد الأساسية والتقليدية لتطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي الآمنة لتحافظ على سلامة البشرية، وأخيراً يأتي مبدأ المساءلة والذي لا يمكن تصور أي تقدم تكنولوجي مفيد للبشرية من دون توافره والذي يرتبط بمبدأ الشفافية ارتباطاً مباشراً . وكما نرى فإن هذه المبادئ التكميلية الخمسة مترابطة ومتشابكة أي أنه ليس بالإمكان تحقيق إحداها من دون احترام المبادئ الأخرى، وعليه تم التأكيد على أهمية ضرورة التعرف على الإشكاليات المحتملة حين تطبيق هذه المبادئ ووجوب إيجاد حلول منطقية لها.

ثانيا: إيلاء اهتمام خاص بالحالات المتعلقة بالمجموعات الأكثر ضعفاً والفئات الهشة:وهنا خصصنا الحماية للأفراد الأكثر عرضة للخطر مثل الأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة والفئات الأخرى المهمشة أو المعرضة لخطر الاستبعاد والتمييز، وتمت الإشارة أيضاً إلى الحالات التي يكون فيها لأطراف العلاقة القانونية مراكز ذات قوة متباينة سواء من حيث السلطة أو الحصول على المعلومة، كالعلاقة بين أصحاب العمل والعمال أو بين الشركات والمستهلكين أي أنه يجب أن تكون هذه الحوكمة متمحورة حول احتياجات الإنسان، وأن تسعى إلى زيادة رفاهية البشر وليس استبدالهم، وذلك من خلال محاكاة المنطق البشري وتمكين قدرات معالجة البيانات للآلات من فهم التعاطف البشري وهذا يعني وجوب اعتماد تدابير مناسبة للتخفيف من المخاطر، فمن المهم اتخاذ خطوات واضحة وإجراءات بطريقة تتناسب مع حجم المخاطر، وخاصة تلك التي قد يكون من الصعب توقعها أو تحديدها أو قياسها، على سبيل المثال، التأثيرات على الديمقراطية، حكم القانون والعدالة التوزيعية، أو الآثار السلبية على العقل البشري بحد ذاته [٢٧]بالإضافة إلى هذه المبادئ ذات الأولوية، أكد مركز الأمم المتحدة للذكاء الاصطناعي ضرورة تصميم استراتيجيات لمعالجة بعض وجهات النظر الشاملة لدمج القيم الأخلاقية التي يجب مراعاتها في نهج الحوكمة القائم على احترام حقوق الإنسان والتي ينبغي أن توجه تصميم هذه التقنيات واستخدامها، وتم تحديد عدد منها على أنها تستحق التركيز عليها وعلى درجة عالية من الأولوية ومن ضمن هذه المجالات: النوع الاجتماعي، الفجوة الرقمية، الثقافة العامة، الثقة لدى الجمهور، والقبول الاجتماعي [٢٨]. وبناءً على ذلك، رتّب المركز المبادئ سابقة الذكر والمتطلبات المرتبطة بها باعتبارها أساسية لرسم نهج حوكمة استخدام الذكاء الاصطناعي والروبوتات والتقنيات ذات الصلة. فعلى قمة الهرم يتربع احترام القواعد القانونية لحقوق الإنسان المعترف بها دوليًا وسيادة القانون، ومبدأ الديمقراطية، بمثابة الإطار الرئيسي لتصميم واستخدام هذه التقنيات. أي انه يجب أن يتوافق أي نظام يتم تطويره مع الحد الأدنى لاحترام هذه القواعد الأساسية وخاصة فيما يتعلق بضرورة احترام قاعدة عدم التسبب في أي ضرر .وقد أكد المركز في إطار حديثه عن منهجية تبني تنظيم واستراتيجية لتطوير حوكمة الذكاء الاصطناعي على ضرورة تحقيق هذه المبادئ والقيم طوال دورة حياة النظام بالكامل، وذلك عن طريق فرض ضمانات تقنية ذات أهمية بالغة لزرع الثقة لدى الجمهور في استخدام هذه التقنيات في نظام يتسم بالعدالة وعلى وجه التحديد العدالة الجنائية. ومن أهم ضمانات العدالة الجنائية التي تم التركيز عليها؛ ضرورة احترام الإنصاف وضمان عدم التمييز، بالإضافة إلى المساءلة والشفافية والقابلية للتفسير في جميع الأوقات. وفي ضوء حقيقة أن البيانات الضخمة هي الوقود الذي يحرك جميع أنظمة الذكاء الاصطناعي، فإن مبادئ حماية البيانات الشخصية والخصوصية للأمم المتحدة والمنصوص عليها في مختلف الصكوك الدولية المعنية بحماية حقوق الإنسان تكمل هذه القيم والمتطلبات وتعمل كإطار أساسي لمعالجة جميع البيانات الشخصية. وتشمل هذه الضمانات ضرورة التأكيد على مبادئ المعالجة العادلة والمشروعة للبيانات؛ ومبدأ تناسب الغرض والضرورة من جمع ومعالجة هذه البيانات الضخمة، بالإضافة إلى التشديد على ضرورة ضمان سرية التعامل مع هذه البيانات وتحويلها ونقلها وتخزينها بما يضمن أمان هذه البيانات والمعلومات من أن يتم خرقها أو أن يتم سوء استخدامها [٢٩]

خاتمة البحث

الذكاء الاصطناعي هو الشكل الجديد للحضارة الإنسانية، فإذا ما اعتبرنا أن التوجه الرسمي لتطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي لا تستهدف استبدال الذكاء البشري، وإنما تسخير العلم والطبيعة لخدمة المجتمع البشري، فإنه لابد من أن نتأكد من تطويره من خلال نهج إنساني قائم على القيم الأخلاقية واحترام حقوق الإنسان. فقد بدأ الحديث مؤخراً عن تقنيات الذكاء الاصطناعي بكل ما تحمله هذه التقنيات التكنولوجية من أبعاد إيجابية وسلبية ذات التأثير المباشر وغير المباشر على حقوق الأفراد وحرياتهم الأساسية. وعليه فإننا نواجه هنا إشكاليات قانونية لا يمكن إنكارها فيما يتعلق بازدواجية تأثير هذه التقنيات من منفعة ومن ضرر على حقوق الأفراد وهذا ما تطلب منا دراسة هذه الإشكاليات القانونية دراسة متأنية والعمل على استراتيجيات وسياسات لحوكمة الذكاء الاصطناعي بما يتناسب مع حماية المجتمع البشري كله. ولا شك بأن تقنيات الذكاء الاصطناعي تمثل مستقبل البشرية ولابد من تقنين عملها وتطويرها بما يتناسب مع كل من مصلحة الدول والشركات المعنية بتطوير هذه التقنيات وحقوق الأفراد. وقد قيمنا في سياق دراستنا هذه أهم الفرص والمخاطر التي يشكلها الذكاء الاصطناعي على حقوق الإنسان ومن ثم توجهنا في تحليلنا إلى بيان علاقة قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان بحوكمة تطوير عمل هذه التقنيات.بناء على ما تقدم سابقا، خلصنا إلى التأكيد على أهمية وجوب تطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي من خلال نهج قائم على قيم أخلاقية راسخة ومبادئ احترام حقوق الإنسان. أي أننا في منهجنا هذا نقترح حوكمة وتنظيم عمل تقنيات الذكاء الاصطناعي ليس بالاعتماد على قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان فحسب؛ بل بالاعتماد على المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان الواجب توافرها في أي من الأنظمة الوطنية والدولية التي تحكم عمل وتطوير الذكاء الاصطناعي، والتي يجب إدراجها ضمن الاستراتيجيات والسياسات الوطنية لحوكمة الذكاء الاصطناعي. ومن خلال استقراء أهم السياسات والاستراتيجيات التي تبنتها الدول المعنية بتطوير الذكاء الاصطناعي بالإضافة إلى وثائق الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الإقليمية المرتبطة بحماية حقوق الإنسان، فإنه بإمكان الجهات المعنية الوطنية في مختلف الدول التوصل إلى نهج قانوني لحوكمة الذكاء الاصطناعي بما يتلاءم مع حماية حقوق الإنسان على المستويات المختلفة، بل وقد يلجأ المجتمع الدولي إلى توحيد المبادئ العامة أو تبنّي مبادئ توجيهية لتنظيم عمل تقنيات الذكاء الاصطناعي، هذا إذا تعذر على المجتمع الدولي تبني اتفاقية دولية في هذا المجال تحت مظلة الأمم المتحدة أو إحدى المنظمات الدولية الحكومية المعنية بالموضوع.ولابد من إشراك ليس فقط الحكومات والمنظمات الدولية في صياغة هذه المبادئ التوجيهية وإنما يجب أيضاً تشكيل لجان فنية وتنظيمه من علماء وخبراء مستقلين ومن الأوساط الأكاديمية ومن المؤسسات الخاصة المختصة بخصوصية البيانات ورجال أعمال يمثلون الشركات المهتمة في مجال الذكاء الاصطناعي في كافة استخداماته ومجالاته. فلا شك من تمتع العلماء والمهندسون ورجال الأعمال بسلطة فريدة عند مناقشة التهديدات الناشئة في مجالات خبرتهم، وقد بدأ الكثير من المختصين في رفع أصواتهم ضد الأخطار المحتملة الناجمة عن الذكاء الاصطناعي وخاصة في ما يتعلق بالتسليح وتصنيع الأسلحة الذكية، أي أنه يتوجب على المصنعين والمبتكرين، من جانبهم، أن يعززوا تركيزهم على الآثار الاجتماعية والأمنية لعملهم مما يمكننا من مواصلة دعم المخترعين وصانعي السياسات في المساعدة على خلق مجتمع بشري أكثر أمناً وأمانًا للجميع من خلال العمل معًا لمعالجة حوكمة التطورات التقنية والتي تؤثر على السلم والأمن الدوليين.

المصادر والمراجع

١. حسن، هـ. (٢٠٢١). حقوق الإنسان في عصر الذكاء الاصطناعي" معطيات ورؤى وحلول ". مجلة الشريعة والقانون، ٨٥(٥)، ٢٥٩-٣٣٢.

٢. الخالدي، إ. (٢٠٢١). حوكمة استخدام الذكاء الاصطناعي في العمل القضائي: قراءة قانونية في الميثاق الأخلاقي الأوروبي بشأن استخدام الذكاء الاصطناعي "AI" في النظم القضائية وبيئتها "CEPEJ". مجلة البحوث والدراسات الشرعي، ١٠(١١٦)، ١٥٥-١٨٣.

٣. دحيات،ع. (٢٠١٩). نحو تنظيم قانوني للذكاء الاصطناعي في حياتنا :إشكالية العلاقة بين البشر والآلة. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، ٨(٥)،١٤-٣٥.

٤. دهشان، ي. (٢٠٢٠). المسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي. مجلة الشريعة والقانون: جامعة الإمارات العربية المتحدة، ٣٤(٨٢)، ١٠٠-١٤٣.

٥. سعيد، م. (٢٠٢١). دور قواعد الملكية الفكرية في مواجهة تحديات الذكاء الاصطناعي: دراسة قانونية تحليلية مقارنة. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية: جامعة المنصورة، ٧٥، ١٦٢٨-١٧٤٢.

٦. عبد الرازق، ر. (٢٠٢١). تأثير الذكاء الاصطناعي على الجريمة الإلكتروني. المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل، ٢٢(١)، ٤٣٠-٤٣٧.

٧. عطا الله، أ. (٢٠٢٠). أثر اقتصاديات الذكاء الاصطناعي على النمو الاقتصادي. [أطروحة ماجستير، جامعة الأزهر]. غزة.
٨. مجاهد، م. (٢٠٢١). المسئولية المدنية عن الروبوتات ذات الذكاء الاصطناعي: دراسة مقارنة. المجلة القانونية جامعة القاهرة، ٩(٢)، ٢٨٣-٣٩٢.
٩. مقناني، ص. وشبيلة، م.(٢٠١٩). دور البيانات الضخمة في دعم التنمية المستدامة بالدول العربية. مجلة دراسات وتكنولوجيا المعلومات، ١(٤).
١٠. مكي، ع. (د.ت). (٢٠١٧). القانون الدولي الإنساني في النزاعات المسلحة الحديثة. جنيف: اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

References

1. Abdel Razek, R. (2021). The Effect of Artificial Intelligence on Electronic Crime. The Scientific Journal of King Faisal University. Humanities and Management Sciences, 22(1), 430-437.
2. Al-Khalidi, E. (2021). Governance of the use of artificial intelligence in judicial work: a legal reading of the European Ethical Charter on the Use of Artificial Intelligence (AI) in Judicial Systems and Their Environment (CEPEJ). Journal of Sharia Research and Studies: Abdel Fattah Mahmoud Idris, 10 (116), 155-183.
3. Almaria, A. (2021). Legal and Legitimate Confrontation of Privacy Violation in Social Media. Journal of legal and social studies, 6(3), 825-850.
4. Meguenani, S., and Mokadem, C. (2019). The Role of Big Data in Supporting Sustainable Development in The Arab Countries. Journal of Information Studies and Technology, 1(4).
5. Mujahid, M. (2021). Civil Responsibility for Robots with Artificial Intelligence: A Comparative Study. Cairo University Legal Journal, 9(2), 283-392.
6. Saeed, M. (2021). The Role of Intellectual Property Rules in Facing the Challenges of Artificial Intelligence: A Comparative Analytical Legal Study. Journal of Legal and Economic Research: Mansoura University, 75, 1628 - 1742.

هوامش البحث

١ استاذ مشارک عضو هيئة التدريس و الباحثين في جامعة الحكومية قم المقدسة

[2] Osoba, O.A. and W. Welser IV. (2017). The Risks of Artificial Intelligence to Security and the Future of Work. Santa Monica, CA: RAND Corporation. https://www.rand.org/pubs/perspectives/PE237.html.

3 UNDP and Mohammed bin Rashid Al Maktoum Knowledge Foundation (MBRF). (2018). The Future of Knowledge: A Foresight Report 2018. Dubai; UAE: Al Ghurair Printing and Publishing.

4 Mpinga, E., Bukonda N., Qailouli S., and Chastonay P. (2022). Artificial Intelligence and Human Rights: Are There Signs of an Emerging Discipline? A Systematic Review. Journal of Multidisciplinary Healthcare, 15, 235-246. https://doi.org/10.2147/JMDH.S315314

[٥] حسن، هـ. (٢٠٢١). حقوق الإنسان في عصر الذكاء الاصطناعي" معطيات ورؤى وحلول ". مجلة الشريعة والقانون، ٨٥(٥)، ٢٥٩-٣٣٢.

6 Atallal, A. (2020). The Effect of Artificial Intelligence Economics on economic growth. [Master's Thesis, Al-Azhar University]. Gaza.

7 Tai, M.C. (2020). The Impact of Artificial Intelligence on Human Society and Bioethics. Tzu Chi Medical Journal, 32(4), 339-343. http://doi:10.4103/tcmj.tcmj_71_20

٨ الخالدي، إ. (٢٠٢١). حوكمة استخدام الذكاء الاصطناعي في العمل القضائي: قراءة قانونية في الميثاق الأخلاقي الأوروبي بشأن استخدام الذكاء الاصطناعي "AI" في النظم القضائية وبيئتها "CEPEJ". مجلة البحوث والدراسات الشرعي، ١٠(١١٦)، ١٥٥-١٨٣.

[1] Tai, M.C. (2020). The Impact of Artificial Intelligence on Human Society and Bioethics. Tzu Chi Medical Journal, 32(4), 339-343. http://doi:10.4103/tcmj.tcmj_71_34

10 OHCHR (2011b). International Legal Protection of Human Rights in Armed Conflict, HR/PUB/11/1. New York; Geneva: UN.

11 Hassan, H. (2021). Human Rights in the Era of Artificial Intelligence: Figures, Opinions, and Solutions. Journal Sharia and Law, 85(5), 259-332.

12 Rodrigues, R. (2020). Legal and human rights issues of AI: Gaps, challenges, and vulnerabilities. Journal of Responsible Technology, Vol. 4, https://doi.org/10.1016/j.jrt.2020.100005.

13) Dahshan, Y. (2020). Criminal Responsibility for Artificial Intelligence Crimes. Sharia and Law Journal, 34(82), 100-143.
14 Dahiyat, E. (2019). Towards Legal Recognition of Artificial Intelligence in Our Lives: The Problematic Relationship between Human and Machine. Al-Ijtihad Journal of Legal and Economic Studies, 8(5), 14-35.
15) Andersen, L. (2018). Human Rights in the Age of Artificial Intelligence. https://www.accessnow.org/cms/assets/uploads/2018/11/AI-and-Human-Rights.pdf.
16 IBM Cloud Education (2020). Artificial Intelligence. https://www.ibm.com/sa-ar/cloud/learn/what-is-artificial-intelligence.
1 Tai, M.C. (2020). The Impact of Artificial Intelligence on Human Society and Bioethics. Tzu Chi Medical Journal, 32(4), 339-343. http://doi:10.4103/tcmj.tcmj_71_34
18 OHCHR (2012a). Guiding Principles on Extreme Poverty and Human Rights, A/HRC/21/39. New York; Geneva: UN.
[١٩] مجاهد، م. (٢٠٢١). المسئولية المدنية عن الروبوتات ذات الذكاء الاصطناعي: دراسة مقارنة. المجلة القانونية جامعة القاهرة، ٩(٢)، ٢٨٣-٣٩٢.
20 Makki, O. (2017). International Humanitarian Law in Modern Armed Conflicts. Geneva: ICRC.
[٢١] المارية، ع. (٢٠٢١). المواجهة القانونية والشرعية لانتهاك الخصوصية في وسائل التواصل الاجتماعي، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، ٦(٣)، ٨٢٥-٨٥٠.
22 Galindo, L., Perset K., and Sheeka F. (2021). An Overview of National AI Strategies and Policies. Going Digital Toolkit Note, No. 14. https://goingdigital.oecd.org/data/toolkitnotes/No14_ToolkitNote_AIStrategies.pdf.
23 Oxford Insights (2022). Government AI Readiness Index 2021. Ottawa: IDRC.
Pauwels, E. (2018). How Can Multilateralism Survive the Era of Artificial Intelligence? Available at: https://www.un.org/ar/58597.
24 UNESCWA (2020). Developing an Artificial Intelligence Strategy National Guide. Beirut: United Nations.
UNICRI (2020). Strategic Plan 2020-2025. https://unicri.it/sites/default/files/2020-7/UNICRI_AI_CentreStrategicPlan.pdf.
25 Mpinga, E., Bukonda N., Qailouli S., and Chastonay P. (2022). Artificial Intelligence and Human Rights: Are There Signs of an Emerging Discipline? A Systematic Review. Journal of Multidisciplinary Healthcare, 15, 235-246. https://doi.org/10.2147/JMDH.S315314
[٢٦] سعيد، م. (٢٠٢١). دور قواعد الملكية الفكرية في مواجهة تحديات الذكاء الاصطناعي: دراسة قانونية تحليلية مقارنة. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية: جامعة المنصورة، ٧٥، ١٦٢٨-١٧٤٢.
27) Mpinga et al., 2022, p.236.
28) UNICRI, 2020, p.3
29 UNESCO (2021). Towards a Common Artificial Intelligence Strategy for Arab States: Digital Inclusion Week 2021. https://en.unesco.org/news/towards-common-artificial-intelligence-strategy-arab-states-digital-inclusion-week-2021.